# الشركات النفطية والصراع على البقاء

د. محمد سليم رهبه، استاذ في الجامعة اللبنانية

**صراع البقاء للأفضل هي احدى قواعد النظام الراسمالي الذي يعتبر الازمة اساسا بنيويا يجدد النظام به نفسه ويضع على هامش الاقتصاد العوامل غير المنتجة. غالبا ما ينتهي صراع البقاء بدموية. فالحروب العالمية هي اهم تلواهر هذا الصراع خاصة عندما تتهدد مصالح الشركات المسيطرة على السلطة وتكون على محك البقاء.**

حافز الربح هو الدافع الأساس للعمل وزيادة الانتاج في النظرية الرأسمالية، والمنافسة هي احدى العوامل التي تعمل على زيادة الكفاءة الاقتصادية والإنتاجية. لكن وبغض النظر عن عامل الاحتكار والذي يؤدي إلى سوء استخدام الموارد الاقتصادية فالمنتجون لا يستسلمون بسهولة عند المنافسة. ولأن يعترف اصحاب الشركات والذين ينافسون على السلطة والمال بخسارتهم وبأن كفاءتهم منخفضة ويتركِ السوق للأقوى.

كون السلطة هي راس المال، فامتداد اصحاب رؤوس الاموال الى النواحي السياسية شيئ بديهي، وينتج عنه السيطرة على المقومات الاقتصادية والاجتماعية في البلاد. فيمتلكون نفوذهم إلى إدارة شؤون الدولة، وذلك من خلال السيطرة على الأحزاب والنخبها، بما يمتلكون من أموال تنفق من الإعلام والدعاية وشراء الذمم. فتكون السلطة حامية لراس المال ولاصحابه، ومستعدة لان تقاتل وتقتل حروبا من اجلهم.

ما حصل ابان احلال النفط مكان الفحم الحجري ولو جزئيا، وقد خسر الفحم الحجري جولته الاقتصادية في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين وسبب ازمات اقتصادية انتهت بحروب عالمية، يحصل حاليا مع تحول الطاقة من النفط الى الغاز. مما يعني ان الشركات النفطية والتي تسيطر على القرار العالمي قد يؤدي ضعفها المالي والتهديدات المالية إلى انهيارها. وما زاد الطين بلة بالنسبة لهذه الشركات ما تضمنت توصيات مؤتمر التحكم بالمناخ الذي انعقد في باريس أواخر 2015، والتي يبدو انها مرشحة للتنفيذ. وهدفها الحد من حرارة الأرض بمعدّل 1.5 درجة مئوية حتى سنة 2030، ومن ثم منع أي زيادة.

الغاز هو البديل الأوفر حظا، كون البدائل الاخرى المفترض احلالها مكان النفط في توليد الكهرباء وتوفير الطاقة من مثالة (نووية، والطاقة الهوائية، والطاقة الشمسية، والطاقة المائية، وتقنيات كل هذه البدائل متوافرة، لكن تكاليفها مرتفعة وتوسيع استعمالها على نطاق دولي يحتاج الى عدة سنوات. مما يشير الى تغير جوهري في مكونات الشركات النفطية، ولاستمرارية قطاع الطلقة دون اي انقطاع ستنطلق عملية احلال لهذه الشركات تدريجياً، مما يعني رؤوس اموال جديده واستثمارات جديدة ومراكز سلطة جديدة. والذي سينشأ صراعا بين القديم والجديد، كون الشركات الموجودة لن تتخلى بسهولة عن ربحيتها واموالها، ولن تقبل الانسحاب بسهولة من السوق.

الية السوق بين العرض والطلب تحدد السعر، والتنافس الحاد بين منتجي الغاز والنفط الصخريين، دفع مستويات الاسعار الى الهبوط بقوة، وساهم في سرعة الهبوط وعمق الخسارة. ومع تمنع الشركات الكبرى في خفض معدلات انتاجهم للمحافظة على مستوى نقطة التعادل بين لايرادات والاعباء، فهبط سعر برميل النفط بنسبة 70% ما بين بداية 2014 ونهاية 2015. كذلك تدنت أسعار الغاز في الولايات المتحدة الى مستوى 1.75 دولار لكل الف قدم مكعب، أي ما يعادل سعراً على صعيد الطاقة الحرارية لبرميل النفط يقل عن 11 دولارا للبرميل.

وهي اسعار تعتبر متدنية، وستؤدي الى افلاسات عدة. مع الاشارة الى ان شركات كبيرة مثل "اكسون موبيل" و"شل" و"توتال" تحدث عن استثمارات في نطاق انتاج النفط والغاز الصخريين تجاوزت الـ31 مليار دولار.

والذي اثر على السوق وساهم في تخفيض الاسعار نتيجة زيادة العرض في مقابل انخفاض الطلب نتيجة الازمات الاقتصادية. وان بعض شركات النفط قامت بضخ المزيد من النفط، ليس لأن السوق تحتاج إلى المزيد. بل لأن هذه هي الطريقة الوحيدة للوصول الى نقطة التعادل بالنسبة للدول.

فإن انخفاض اسعار النفط في الاسواق العالمية يوازيه انخفاض في ايرادات الدول المنتجة والمصدرة له مما يؤثر في توازن ميزانياتها وموازناتها المالية سلباً وما ينجم عنه من تداعيات في سياسات الانفاق وارتدادات على مجتمعات هذه الدول وعلى النفوذ الاقليمي والدولي لبعضها وبالنسبة للشركات الخاصة هي الوسيلة المتاحة لدفع الفائدة على الديون. وأن بعضها ينتج فقط لدفع تكلفة الدين. مما يعني ان شركات عديدة ستضطر للإفلاس وسيكون وقع الافلاس كارثيا بعدما وصل مجموع الديون الى اكثر من 3 تريليون دولار، وسيكون من الصعب على شركات النفط دفع هذه الديون أو متابعة دفع الفائدة المترتبة عليها إلا إذا ارتفع سعر البرميل إلى ما فوق 50 دولارا.

وقد توجهت مؤسسات التصنيف مثل "ستاندارد اند بورز" و"موديز" الى خفض مستويات صدقية عدد من شركات النفط الاميركية. وحث المستثمرين على الابتعاد عن سنداتها. ومجريات الامور فرضت على شركات كبيرة وصغيرة عاملة في بحر الشمال، سواء في المياه البريطانية او النروجية، الى اطفاء استثمارات وايقاف أعمال بقيمة 200 مليار دولار.





وللمقارنة فقد تعجرت الأزمة المالية العالمية في 2007 نتيجة مصاعب مصرفيين بريطانيين تقارب قروضهما العقارية المتعثرة 150 مليار استرليني، ومن ثم برزت متاعب مصرف "ليمان برادرز" (640 مليار دولار) وشركة التأمين الاميركية AIG (180 مليار دولار وتبع ذلك طوفان لزمة 2008 التي لم تنته بعد.

وبما ان العالم لا زال يترنح نتيجة ازمة 2007 فان ديون المصارف لشركات النفط الكبيرة والصغيرة ستؤدي في 2016 الى مشاكل كبيرة، قد تتحول الى ازمة كالتي شهدناها في 2008.

وبمقارنة المديونية النفطية بالديون العقارية نرى حجم الكارثة الآتية على الصعيد العالمي حيث اصدرت صناعة النفط والغاز سندات بقيمة 1.4 تريليون دولار واخذت 1.6 تريليون دولار أخرى في شكل قروض مشتركة ما رفع ديون القطاع الى 3 تريليون دولار، حسب بنك التسويات الدولية الذي حذر من وهم الديمومة الذي قد يتحول بسرعة الى كارثة.

ما يعني ان انحدار الاقتصاد العالمي الى ازمة مالية ومصرفية اكبر واعظم من تلك التي عاصرها العالم في 2007 قريبة، ولا يمكن تجنب ذلك سوى عبر ارتفاع اسعار النفط الى مستوى 60 دولارا على البرميل، واسعار الغاز الى 8 -6 دولارات لكل الف قدم مكعب.

وقد أدى انحدار أسعار النفط إلى تزايد الضغوط على ميزانيات الشركات الأمريكية العاملة في المجال كي يجبر المزيد منها على إعلان الإفلاس. حيث تعرضت نحو 67 شركة نفط وغاز في الولايات المتحدة الاميركية للإفلاس في عام 2015 بارتفاع حاد ناهز 380% عن 2014. فيما شهد عام 2014 إفلاس 14 شركة فقط، وذلك حينما كانت أسعار النفط فوق 100 دولار للبرميل، وقد أفلست 15 شركة عام 2013.

ولا تبدو آفاق العام 2016 جيدة مع انضمام 5 شركات أخرى خلال الأسابيع الـ5 الأولى من 2016. وتراجعت أسعار النفط من 107 دولارات للبرميل في يونيو 2014 إلى قرب 26 دولارا للبرميل في بداية شباط 2016.

وقد حذرت مؤسسة ديلويت للاستشارات المالية في الأسواق العالمية، من وقوع 33% من شركات إنتاج البترول على مستوى العالم في هاوية الإفلاس خلال العام الحالي، بسبب استمرار هبوط أسعار النفط وانكماش إيرادات هذه الشركات، وعدم قدرتها على الحصول على قروض من البنوك بسبب ديونها المرتفعة التي لم تسددها حتى الآن.

وقد جاء هذا التحذير نتيجة قيام مؤسسة ديلويت بمسح على 500 شركة تنقيب وانتاج البترول والغاز بالاضافة الى كونها مدرجة في البورصات العالمية. اما وفقا لمؤسسة "ستاندرد اند بورز" فقد عجزت 16 شركة عن سداد ديونها في العام 2015 فيما تعاني 8 شركات من تراجع كبير في تصنيفها الائتماني أي إنها توشك على الإفلاس خلال أقل من عام.

وان نجحت بعض الشركات في معظم العام الجاري في توفير التدفقات النقدية التي تحتاجها من خلال بيع السندات والأسهم لتعويض الفجوة الناجمة عن انخفاض أسعار النفط، لكن هذه الصفقات بدأت في التراجع بحدة كون المستثمرين ينظرون الى عدم امكانية الشركات على السداد ومستوى مخاطر الائتمان ومخاطر السوق لتصبح الشركات عبيئة خسائرها وديونها، وقد تلقى القطاع المصرفي تحذيرات من المشرعين الماليين عن حجم المخاطر المترتبة على إقراض شركات النفط مما يتوقع معه عزوفها عن تمويل القطاع في الفترة المقبلة، ويؤدي ذلك إلى زيادة الضغوط المالية على الشركات المتعثرة.

بالاضافة الى انه من الممكن ان تنتقل العدوى من قطاع الطاقة الى قطاعات اخرى لتأخذ شكل وقف البنوك القروض، ثم عدم القدرة على

استعادة القروض القائمة، وهو ما قد يخلق ظروفا لبدء مرحلة خطيرة، حسب قول خبراء.

**والملفت ما قد تقوم به الشركات في التخلي عن اسهمها في البورصات قبل ان تنهار هذه الشركات في عملية لفلاس ممتهج للمدخرات الوطنية.** ومثالا طرح شركة أرامكو في البورصة على انها الشركة التي تدير حاليا أكثر من 100 حقل نفط وغاز، وهي شركة النفط الوطنية المملوكة للحكومة السعودية وأكبر شركة منتجة للنفط في العالم. ويقدر خبراء المال، القيمة السوقية لشركة أرامكو بـ 10 مرات أكثر من قيمة أكبر شركة نفطية مدرجة في العالم وهي شركة أكسون موبيل أي بأكثر من 3 تريليونات دولار. وتحتفظ الشركة بأكبر طاقة إنتاجية احتياطية من النفط الخام في العالم، وهي تدير احتياطيات مؤكدة قدرها 261 مليار برميل تمثل 16 بالمئة من احتياطيات النفط المؤكدة عالميا، حيث تنتج الشركة أكثر من 10 ملايين برميل من النفط يوميا، وتؤمن 10% من الطلب العالمي على النفط، وبدون الاعلام عن التزامات الشركة والتصورات المستقبلية، مما يشير الى لعبة استثمارية جديدة ابطالها كبار المساهمين للتخلي عن شركة خاسرة في البعيد الاستراتيجي وذلك لصالح المواطنين الذي سيقدمون على شراء اسهم خاسرة والتي قد تتعرض لمخاطر الافلاس بعد فترة.

حروب السلطة والطاقة وراس المال حالة متكررة عرفت منذ بداية الارض وستستمر لغاية النهاية، وهناك من يفكر ويضع الخطط والبدائل، ومن ينتظر لا حول ولا قوة، ومع وجود تساؤلات حول نفاد مخزون الوقود الاحفوري مثل النفط خلال العقود المقبلة، فسينحسر استخدام الفحم الحجري امام النفط، كما انحسر النفط امام الغاز. ومع التطور العلمي ولتجنب الحروب مستقبلا عند انتقال سلطة الطاقة من الغاز الى الهيليوم 3، وهو البديل المستقبلي للطاقة الذي سيعتمد حسب الدراسات في العام 2030 – 2050. يفترض التحضر من الان لحية وضع الاسس الذي تسمح بانتقال مرن للشركات، لكن المنافسة والاستحواذ والسلطة لا حدود له، وهناك سباق بين العديد من البلدان من استحواذ الكمية المناسبة من هذه المادة.

من المفيد ان تعلم ان سطح القمر غني بغاز الهيليوم 3 الذي يمكن دمجه الدوتيريوم لتوليد كميات هائلة من الطاقة النووية، وان خمسة وعشرين طنا من الهيليوم 3 في الرحلة المكوكية الواحدة، يعد كافيا لتزويد الولايات المتحدة الأمريكية كلها باحتياجاتها من الطاقة لعام كامل، ولكن هل سيسمح لبلدان العالم الثالث باستملاك الطاقة النووية حتى وان كانت نظيفة؟، وهل مكتوب علينا الان ومستقبلا ان نبقى في حضن النفايات؟ وان نعيش على نفير الحروب الراسمالية وندفع اولادنا وعرقنا ودمنا ثمنا بلا مقابل.